

3 - DEC 1954

ولا يجوز أن تمنع هذه المعاملة الخاصة لأحد من المحكوم عليهم تطبيقاً
للواد ٩٨ (١) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب مكرراً) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) و ١٧٤
من قانون العقوبات".

مادة ٣ - تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٤١ من لائحة السجون
الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ يكون نصها كالآتي :

"ولا يتفجع بهذا الامتياز المحكوم عليهم تطبيقاً للواد ٩٨ (١) و ٩٨ (ب)
و ٩٨ (ب مكرراً) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) و ١٧٤ من قانون العقوبات".

مادة ٤ - لا يسرى هذا القانون إلا على الجرائم التي ترتكب بعد العمل به .

مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ما

مدريد يونان الرياسة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

وزير العدل
أحمد حسنى
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ج)

قانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤

بالموافقة على الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة المصحفة به
والحضر المتفق عليه المعقود بين حكومة جمهورية مصر
وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا
والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

قانون رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦
بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة ولائحة السجون
الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن نظام المحكوم عليهم
في جرائم الصحافة ؛

وعلى لائحة السجون الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالمرسوم بقانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٥ مكرراً إلى المرسوم بقانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة يكون
نصها الآتي :

"مادة ٥ مكرراً - الأشخاص المحكوم عليهم بمقومة تطبيقاً للواد ٩٨ (١)
و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب مكرراً) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) و ١٧٤
من قانون العقوبات لا ينتفعون بالمعاملة الخاصة المنصوص عليها بالمواد
الأولى والثانية والثالثة من هذا القانون ولا يجوز منحهم المزايا المنصوص عليها
بالمادة الخامسة منه".

مادة ٢ - يعدل نص البند (أولاً) ممن تشملهم الفقرة (١) من
المسجونين داخل كل سجن عمومي أو مركزي الوارد بالمادة التاسعة من
لائحة السجون الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ على
الوجه الآتي :

"أولاً - المحكوم عليهم الذين قرر الحكم منحهم معاملة خاصة نظراً
لنوع المميشة التي اعتدوها أو لنوع الجريمة المتهمين بها أو ظروفها أو
نظراً لأحوالهم الاجتماعية .